

التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية في تونس من 1956 الى 1973 (*)

حسن الشطبوري

باحث في التاريخ المعاصر، تونس

يكون التاريخ من الأهمية بمكان اذا تعلق بجزء من الوطن العربي، فقد انصبت هذه الدراسة على تاريخ تونس المعاصر في حقبة حساسة امتدت من الاستقلال حتى فشل التجربة الاشتراكية وانخرط الباحث في تاريخ العهد البورقيبي بصورة عامة بمراحله الليبرالية والاشتراكية والليبرالية وقسمت الاطروحة الى اربعة فصول ومقدمة وخاتمة، تضمن الفصل الاول تقديمًا تحليليًا مطولا كل التطورات التي عاشتها تونس بعد الحرب العالمية الثانية وصولا الى الاستقلال سنة 1956 وهي مرحلة متشعبة برزت فيها عديد التنظيمات السياسية والاجتماعية والنقابية والمهنية الى جانب الحزب الدستوري الجديد وتحمل كلها أفكارا وتوجهات مثلت الجذور الاساسية للسياسة الاقتصادية للبلاد، أما الفصل الثاني فقد تناول البحث في أهم التطورات السياسية وبناء المؤسسات الدستورية والقانونية للمدة الممتدة بين سنتي 1956 و1959 وفي الفصل مباحث حول الخلاف البورقيبي اليوسفي والمجلس القومي التأسيسي والدستور والموقف من الحزب-الدولة ودور الاتحاد العام التونسي للشغل في صياغة المشروع الاقتصادي والاجتماعي دون اغفال جانب الاصلاحات التشريعية التي سنت وفق فكر بورقيبة وقراءته للمشهد السياسي التونسي، كما

(*) العمل في أصله أطروحة دكتورا نوقشت بجامعة بغداد بتاريخ 1-12-2003 أمام لجنة متكونة من الأستاذة عبد الأمير هادي العكام الحميداوي مشرفا وصباح مهدي ربيض وعادل البلداوي ونوري عبد الحميد العاني وجعفر عباس حميدي وعماد عبد السلام رؤوف.

اهتم **الفصل الثالث** بدراسة السياسة الاقتصادية التونسية بين 1960 و1970 وقسم الى المباحث التالية المتمثلة التمهيد لتطبيق الاشتراكية أو التعاضد من 1960 الى 1962 وتطبيق التجربة الاشتراكية او التعاضدية بين 1962 و1964 ومرحلة الأزمة التدريجية للتجربة ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاكمة المسؤولين عن ذلك بين 1964 و1970، وتطرق **الفصل الرابع والأخير** الى السياسة الليبرالية الجديدة التي توختها البلاج مباشرة بعد التعاضد واسندت فيها الوزارة الأولى للهادي نويرة وانتظم الفصل في مباحث متكاملة تناولت تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وموقف القوى السياسية والنقابية من ذلك الى جانب كيفية تعامل حكومة نويرة للأزمة وتوجهها السياسي الداعي الى الانفتاح الاقتصادي مع التركيز على سياسة الحكم البيروقراطي، واستند البحث الى أرشيفات ووثائق مصدرية ومرجعية مختلفة منها ما هو تزنسي وما هو أجنبي وما هو محفوظ في مكتبة الجامعة العربية خاصة منها الوثائق العربية الموجهة الى وزارة الخارجية العراقية ووثائق المعارضة التونسية في القاهرة وفرنسا ووثائق الجامعة الأمريكية في بيروت للسنوات 1964-1965 و1966 والوثائق الأمريكية المرتبطة بالدعم السياسي والاقتصادي الأمريكي لتونس خلال الأزمات التي مرت بها بين 1956 و1958 ثم من 1966 حتى 1967، وبينت الدراسة جملة من النتائج نلخصها في المعطيات التالية :

- 1- أهمية الموقع الجغرافي السياسي للبلد التونسي وقربها من أوروبا وتأثير ذلك على سياستها العامة مباشرة بعد الاستقلال
- 2- الدور الرئيسي لبورقية والحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل في بناء دولة الاستقلال
- 3- الصراع الكبير بأشكال مختلفة في دولة الاستقلال وتباين سياستها من الليبرالية الى التعاضد فالليبرالية
- 4- على أهمية الصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية للبلاد التونسي استطاعت الدولة الناشئة التركيز على التعليم
- 5- كان بورقية في سياسته العامة يراوح بين الشرق والغرب لتمتين علاقات تونس بالعالم

6- أصبحت تونس مجالا متميزا للاستثمارات الاجنبية الفرنسية وغيرها

7- ادخال جوانب كثيرة من التحديث في بناء الدولة ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية الى حد يمكننا من الحديث عن علمانية معينة

8- كانت التجربة الاشتراكية تجربة فاشلة بكل المقاييس تحكمت فيها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية

9- ضعف المعارضة التونسية والدور المحدود للمنظمة النقابية في مقاومة السياسة التعاضدية

